الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الاربعاء 29 ذو القعدة 1422 هـ 13 فبراير 2002 العدد 8478

بريد طباعة

الرياض: لا خلاف مع شركات البترول العالمية والاتفاقية الإطارية توقع الشهر المقبل

النعيمي: هناك مرحلة ثانية لدعوة الشركات الأجنبية للاستثمار في مجال الطاقة ومن ضمنها «ستاتول» النرويجية

الرياض: محمد البسام
نفى وزير البترول والثروة المعدنية السعودي المهندس علي بن ابراهيم النعيمي وجود خلافات بين الحكومة السعودية والشركات العالمية للنفط التي تعتزم الاستثمار في مجال النفط في السعودية، مؤكداً أن الشركات العالمية ستقوم بالتوقيع على الاتفاقية الاطارية خلال شهر مارس (آذار) المقبل، وستلي الاتفاقية اجراءات لتطبيقها، كما أنه ستكون هناك مرحلة ثانية لدعوة الشركات العالمية للاستثمار في مجال الطاقة في المملكة، ومن ضمنها شركة ستاتول النرويجية التي أبدت رغبتها في الاستثمار في السعودية، مبيناً أنه سيتم استهلاك الغاز كلقيم للصناعات السعودية، نافياً وجود نية لتصدير الغاز خلال الفترة الحالية.

وأوضح النعيمي بأن المعلومات التي نشرت في بعض وسائل الاعلام عن وجود خلاف عارية من الصحة، مبيناً أنه في كل مفاوضات هناك اختلاف في وجهات النظر، ولا شك أن الحكومة السعودية لها مطالب، والشركات العالمية لها مطالب، حيث أن المفاوض يحاول تقريب وجهات النظر.

وكان النعيمي يتحدث في المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس في قصر المؤتمرات بالرياض مع نظيره وزير الطاقة النرويجي أنيار ستينسيس الذي يزور السعودية حالياً، حيث أجرى مباحثات مع الوزير النعيمي، وتم بحث أوضاع السوق البترولية الدولية والتعاون الثنائي بين البلدين خاصة فيما يتعلق بالشؤون النفطية.

من جهته أكد الوزير النرويجي خلال المؤتمر أن مناقشاته مع المسؤولين السعوديين بنّاءة ومثمرة وتم فيها تبادل وجهات النظر في ما يخدم الصناعات والسوق البترولية، حيث يوجد تعاون وثيق بين البلدين، وجهود مشتركة من أجل استقرار السوق النفطية، حيث تمت مناقشة أوضاع السوق النفطية على المديين القريب والبعيد، ومراجعة الاجراءات التي اتخذتها الأوبك وبعض الدول المنتجة لخفض الانتاج حفاظاً على الأسعار التي انخفضت بسبب عدم برودة الطقس، وكذلك الانكماش الاقتصادي في العالم على اثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر (ايلول) الماضي. وقد أكد النعيمي موافقة 50 دولة عالمية على الانضمام لعضوية أمانة المنتدى الدولي للطاقة والذي يهدف الى تنظيم الحوارات بين منتجي ومستهلكي الطاقة بالعالم، مشيراً الى مبادرة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي قد وجدت اهتماماً وتأييداً كبيراً من الدول المنتجة والمصدرة للطاقة على حد سواء، مبيناً أنه سيتم الاعلان عن تأسيس هذا المنتدى في شهر أكتوبر (تشرين الاول) القادم خلال منتدى الطاقة الدولي الثامن الذي سينعقد في اليابان.

ورداً على سؤال حول تأخر الاعلان عن أمانة منتدى الطاقة الدولي أكد النعيمي بأنه لا يوجد تأخير وانما نتطلع الى اختيار الوقت المناسب للاعلان عن تأسيس الأمانة حيث أنه تم الانتهاء من اجراءات كثيرة كنظام الأمانة وانشاء المبنى والعاملين. وأكد النعيمي أن الأمانة ليست منظّمة دولية بينما هي منظمة طوعية تقوم بالتنسيق للاجتماعات بين الدول المنتجة والمستهلكة والتي تعتبر حواراتها غير رسمية، موضحاً أن الاسهام في تمويل المنتدى سوف يكون على أساس

طوعي. وأوضح النعيمي في معرض ردّه على أسئلة الصحافيين أن السعودية تسعى مع الدول الاعضاء في الأوبك والمنتجين الآخرين من خارجها وعلى رأسهم النرويج الى استقرار الأسواق النفطية وايجاد توازن بين العرض والطلب بالشكل الذي لا يؤثر على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة، ملمحاً الى أن السعر المستهدف في مثل هذه الفترة هو 20 دولارا للبرميل الواحد وأن الاستهلاك العالمي المتوقع من النفط يصل الى 76 مليون برميل يومياً. وتوقع النعيمي أن يشهد الربع الثاني من هذا العام انخفاضاً في الطلب على النفط كما هو المعتاد في كل عام نتيجة الى ظروف الطقس.

وفي اجابة لسؤال حول التوقعات التي تقدمها وكالة الطاقة الدولية حول عدم التزام الاوبك بحصصها، قال النعيمي إن وكالة الطاقة من الوكالات التي تتابع أرقام السوق مثلها مثل الوكالات الأخرى الا أن توقعات الأوبك هي الأدق وهي التي تتابع السوق، وأن الأخبار تصدر من بعض الوكالات حول عدم التزام الأوبك بحصصها لا يخدم استقرار السوق التي تسعى الدول المنتجة له وتؤكد على ايجاد التوازن بين العرض والطلب، مبيناً أن التزام الأوبك بخفض انتاجها والذي أشارت بعض الوكالات اليه وهو 1.4 مليون برميل من 1.5 مليون برميل يعتبر جيداً، وكرر القول إننا سندرس هذه الأرقام ، مطالباً عدم التشكيك في نيات الدول أو عزمها على المحافظة على استقرار السوق وعلى الحصول على سعر عادل عن طريق التزاماتهم. وأكد النعيمي أنه من السابق لأوانه ما سوف يتخذ من قرارات في الاجتماع القادم لأوبك في شهر مارس المقبل.

وأبدى الوزير النرويجي تفاؤله في أن ترتفع أسعار النفط في النصف الثاني من هذا العام والا ستضطر الدول المنتجة الى اتخاذ قرار بخفض الانتاج، مبيناً أن هناك تعاونا مع روسيا التي وافقت على التعاون مع دول الأوبك لاستقرار السوق النفطية، مشيراً الى أن روسيا التزمت بخفض حوالي 150 ألف برميل من امداداتها للسوق النفطية، مؤكداً استمرار التباحث والتعاون مع روسيا في ما يخدم التوازن بين العرض والطلب.

وقال إن الطلب عادة ينخفض في الربع الثاني عن الربع الأول بحدود 1.3 مليون برميل يومياً وهذا ما يدعو دول أوبك الى مراقبة ما يجري في السوق وعندما تتخذ المنظمة القرار فانها تحسب حساب التقلبات طيلة العام وليس في فصل معين.

وحول مشاركة الشركات النفطية بالنرويج في الاستثمارات في المملكة قال إن هناك شركتي نفط نرويجيتين ترغبان في المشاركة والاستثمار في مشاريع الغاز بالمملكة حيث ستتم الاستفادة من الخبرة النرويجية في هذا المجال، مشيراً الى أن هناك مناقشات مع أرامكو في هذا الصدد.

=

مشاركة Tweet Like 0

بريد طباعة